

## تحليل أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا وأثرها على الاقتصاد النيجيري منذ عام 2013

أ. محمد سعيد العزب (\*)

د. مروة عادل الحسين (\*\*\*)

د. سماح المرسي (\*\*)

### • ملخص:

تُعد البنية التحتية القوية إحدى الركائز المهمة للتنمية الاقتصادية، وبدونها لن تستطيع أية دولة أن تُحسن أو تزيد من إمكاناتها التنموية، لذلك وفي سعي نيجيريا لتحسين بنيتها التحتية المتراجعة، كان إيجاد التمويل الملائم لهذه المشاريع هو شغلها الشاغل، من هنا جاء هذا البحث تحليل الدور الذي تلعبه أدوات التمويل في نيجيريا، والتي تُستخدم في تمويل المشاريع العامة، ومشاريع البنية التحتية، حيث تمثلت إشكالية هذا البحث في أنه على الرغم من قيام نيجيريا بتنويع أدوات تمويلها للبنية التحتية، إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسن البنية التحتية النيجيرية، وكذلك لم يكن أثره إيجابياً على الاقتصاد النيجيري بشكل عام.

اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد بينت النتائج أن الأدوات التمويلية المحلية لا تكفي وحدها لتمويل مشاريع البنية التحتية في نيجيريا؛ لذلك تلجأ الحكومة النيجيرية إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما أدى إلى تزايد الدين الخارجي بشكل كبير؛ فأصبح يمثل نسبة 43% من إجمالي الدين العام النيجيري لعام 2022، بعد أن كانت هذه النسبة فقط 13.67% عام 2013، وهو ما يدل على تزايد استخدام القروض الخارجية بشكل كبير، خاصة من عام 2017، وهو ما يمثل عبئ كبير على الموازنة العامة النيجيرية، كما توصل البحث إلى أن الحجم الكبير من القروض الخارجية والداخلية في نيجيريا انعكس بالسلب على التنمية الاقتصادية، حيث تراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية في الدولة؛ فقد تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% عام 2013، إلى أن وصل 3.3% عام 2022، كما ارتفعت معدلات البطالة من 3.7% عام 2013، إلى 5.76% عام 2022، وارتفعت كذلك معدلات التضخم من 8.5 عام 2013، إلى 18.8% عام 2022، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الفقر، وتقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيجيريا.

**الكلمات المفتاحية:** أدوات تمويل البنية التحتية، نيجيريا، هيكل الدين العام، التصنيف الائتماني

(\*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(\*\*\*) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

## Analysis of Infrastructure Financing Instruments in Nigeria and Their Impact on the Nigerian Economy Since 2013

Mohamed Said Alazab

Dr. Samah Elmorsy

Dr. Marwa Adel

### • Abstract

Strong infrastructure is one of the important pillars of economic development, and without it, no country will be able to improve or increase its development potential. Therefore, in Nigeria's quest to improve its declining infrastructure, finding appropriate financing for these projects was its primary concern. Hence, this research analyzed the role that the financing tools in Nigeria play a role, which is used to finance public projects and infrastructure projects. The problem with this research was that although Nigeria diversified its financing tools for infrastructure, this was not reflected in the improvement of the Nigerian infrastructure, nor was its impact, positively on the Nigerian economy in general.

The research relied on the descriptive analytical method, to reach its results. The results showed that local financing tools alone are not sufficient to finance infrastructure projects in Nigeria. Therefore, the Nigerian government resorts to external borrowing, which has led to a significant increase in external debt. It represents 43% of the total Nigerian public debt for the year 2022, after this percentage was only 13.67% in 2013, which indicates a significant increase in the use of external loans, especially from 2017, which represents a large burden on the Nigerian general budget, which has led to increasing poverty rates and undermined economic and social development in Nigeria.

**Keywords:** financing, infrastructure financing instruments, Nigeria, public debt structure, credit rating

## • مقدمة

يُعتبر التمويل هو العنصر الأساسي والمحوري في تطوير البنية التحتية للدول، ولا يزال هو العقبة الكبيرة أمام الدول النامية -لا سيما في إفريقيا- التي تسعى لبناء وإصلاح بنيتها التحتية، ويمكن للدول الحصول على هذا التمويل من عدة مصادر، داخلية وخارجية. لذلك وفي إطار سعي نيجيريا لتحسين بنيتها التحتية قامت بإنشاء مكتب خاص لإدارة أدوات الدين بها وهو مكتب إدارة الدين النيجيري Debit Management Office (DMO)، والذي قام بإصدار وإدارة مختلف أنواع الأدوات التمويلية بهدف تمويل المشاريع العامة، وذلك من عدة مصادر تمويلية تقليدية، واعتمد بشكل كبير على الإيرادات الحكومية، والقروض الخارجية، سواء الثنائية، أو متعددة الأطراف، وكذلك الديون من المصادر التقليدية الأخرى مثل: أدون وسندات الخزنة، والأوراق المالية المضمونة، والاستثمارات المباشرة، وكذلك الأدوات غير التقليدية مثل: الصكوك الإسلامية، والسندات الخضراء، وغيرها من أدوات التمويل؛ بغرض تطوير بنيتها التحتية المترجعة بشكل كبير، والتي لا تُعبر عن حجم نيجيريا الاقتصادي على مستوى قارة إفريقيا، والتي تقف عائق أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من محاولته تحليل الدور الذي تلعبه أدوات التمويل في نيجيريا، والتي تُستخدم في تمويل المشاريع العامة، ومشاريع البنية التحتية، قدرت "الخطة الوطنية النيجيرية المتكاملة للبنية التحتية" الفجوة التمويلية للبنية التحتية في نيجيريا في بداية العقد الثاني من القرن الحالي لما يصل إلى 3 تريليون دولار أمريكي، يجب توفيرهم وإنفاقهم خلال 30 عامًا لسد هذا العجز، وهذا يعني أنه يتعين على نيجيريا مضاعفة إنفاقها على البنية التحتية من حوالي 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى حوالي 7% سنوياً، وذلك لمحاولة تحقيق تقدم ملموس في تطوير بنية تحتية صالحة للنهوض بالاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما يحاول البحث تتبع أثر استخدام هذه الأدوات التمويلية بهيكلها الحالي على الاقتصاد النيجيري.

## أهداف البحث:

يسعى البحث إلى عرض أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا، وهيكل الدين المترتب عليها، ثم تحليل هذه الأدوات التمويلية، بهدف تحديد أثرها على الاقتصاد النيجيري، من خلال رؤية تأثيرها على الموازنة العامة، والتصنيف الائتماني لنيجيريا، وكذلك أثرها على التنمية الاقتصادية.

## إشكالية البحث، وتساؤلاته:

تتمثل إشكالية البحث في أنه على الرغم من قيام نيجيريا بتتبع أدوات تمويلها للبنية التحتية، إلا أن ذلك لم ينعكس على تحسن البنية التحتية النيجيرية، وكذلك لم يكن أثره إيجابياً على الاقتصاد النيجيري بشكل عام.

انطلاقاً من الإشكالية السابقة، تسعى الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا؟
- 2- ما هو هيكل الدين المترتب على أدوات تمويل البنية التحتية؟
- 3- ما هو الأثر المترتب على استخدام أدوات التمويل على كلٍ من البنية التحتية النيجيرية، والاقتصاد النيجيري؟

## فرضية الدراسة:

تتمثل فرضية البحث الرئيسية والتي يحاول التحقق من صحتها في أن هناك دور إيجابي لأدوات تمويل غير التقليدية على الاقتصاد النيجيري، وعلى البنية التحتية في نيجيريا.

## الإطار المكاني والزمني للدراسة:

### 1- الإطار المكاني:

تم اختيار نيجيريا لدراسة تأثير أدوات التمويل البنية التحتية على الاقتصاد النيجيري، حيث استخدمت الحكومة الفيدرالية النيجيرية عدد كبير من أدوات التمويل سواء التقليدية، من قروض، وأذون خزانة وغيرها، أو غير التقليدية، مثل: الصكوك



الإسلامية، أو السندات الخضراء، وغيرها، وذلك بهدف تحسين بنيتها التحتية المتراجعة، والتي لا تعبر عن حجم نيجيريا الاقتصادي في القارة الإفريقية.

## 2- الإطار الزمني:

يبدأ الإطار الزمني للدراسة منذ عام 2013، ويكمن سبب اختيار هذا العام كنقطة بداية للبحث في أن نيجيريا بدأت في هذا العام تنويع مصادرها التمويلية، واستخدام أدوات تمويلية جديدة وغير تقليدية مثل الصكوك الإسلامية التي تم استخدامها على مستوى المقاطعات، وبدأت في مقاطعة أوسون النيجيرية عام 2013، وذلك إلى جانب الأدوات التقليدية التي تستخدمها في تمويل مشاريع البنية التحتية الخاصة بها.

## منهج البحث:

يستخدم البحث الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل هذه الأدوات التمويلية وأثارها على البنية التحتية والاقتصاد النيجيري.

## الدراسات السابقة:

1- Amadi Kelvin Chijioke, Alolote Ibim Amadi, "Government Expenditure on Infrastructure as a Driver for Economic Growth in Nigeria", **Journal of International Business Research and Marketing** (Port Harcourt: Research Leap, vol. 5, issue 2, January 2020).

سعت الدراسة لبحث أثار الإنفاق الرأسمالي للحكومة النيجيرية على البنية التحتية، كمحرك لنمو الاقتصاد، والتنمية الاقتصادية بها، ولذلك استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، واعتمدت على اختبارات جذر الوحدة Unit Root test ، وكشفت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي النيجيري على البنية التحتية في النقل والاتصالات والتعليم والصحة، له أثار إيجابية على النمو الاقتصادي، بينما سجل الإنفاق على الزراعة، والموارد الطبيعية تأثيراً عكسياً على النمو الاقتصادي؛ ما يشير إلى أن الحكومة لا تساهم بنفس قدر مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الزراعة والموارد

الطبيعية، وأوصت الدراسة الحكومة النيجيرية بزيادة الإنفاق على البنية التحتية، وزيادة الاستثمارات الحكومية خاصة في الزراعة لزيادة إنتاج الغذاء.

2- Chukwuebuka Bernard Azolibe, Jisike Jude Okonkwo, and Patrick Kanayo Adigwe, "Government Infrastructure Expenditure and Investment Drive in an Emerging Market Economy: Evidence from Nigeria", **Emerging Economy Studies** (California: SAGE, Vol. 6, No. 1, 2020).

سعت الدراسة إلى بحث أهمية الإنفاق الرأسمالي الحكومي في دولة نيجيريا على البنية التحتية، ودوره في تشجيع وجذب الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدمت الدراسة أدوات الاقتصاد القياسي مثل: اختبار جذر الوحدة Unit Root test واختبار التكامل المشترك Co-integration tests ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، في تقدير العلاقات ذات الصلة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق على البنية التحتية لمشاريع الطرق والنقل والصحة، له علاقة إيجابية على الاستثمار المحلي والأجنبي، لذلك دعت الدراسة الحكومة النيجيرية إلى تكثيف الإنفاق على البنية التحتية، وضمان تنوع المشاريع التي توجه لها النفقات الحكومية، والعمل على تهيئة الأجواء وتعزيز الثقة في مناخ الاستثمار.

### محاوَر الدراسة:

يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا، وهيكل الديون المترتب عليها.

المحور الثاني: تحليل أدوات التمويل النيجيرية.

المحور الثالث: تأثير أدوات تمويل البنية التحتية على الاقتصاد النيجيري.

## المحور الأول: أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا، وهيكل الديون المترتب عليها

تُعد نيجيريا من أكثر الدول الإفريقية تراجعاً من حيث جودة وحجم البنية التحتية، حيث تراوح مخزون البنية التحتية ما بين 20 إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وبناء عليه تراجعت مساهمة كافة قطاعات البنية التحتية في النمو، ولم تتجاوز مساهمة كل قطاع نسبة 1%-2% من الناتج المحلي الإجمالي، بل على العكس من ذلك تأتي البنية التحتية غير الملائمة في نيجيريا بأثر عكسي على النمو، حيث تُقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي سنوياً، بنسبة تصل إلى 2%، وفي محاولة لتحسين بنيتها التحتية قامت الحكومة النيجيرية بوضع الخطة الرئيسية الوطنية المتكاملة للبنية التحتية (NIIMP) The National Integrated Infrastructure Master Plan عام 2014، كإطار ملزم لها لتحسين البنية التحتية في الدولة، قدرت الخطة (NIIMP) أن هناك حاجة إلى ما مجموعه 3 تريليونات دولار أمريكي من الاستثمارات خلال الفترة التالية، بما يعادل 100 مليار دولار أمريكي سنوياً خلال فترة 30 عاماً لسد فجوة البنية التحتية في نيجيريا، وتُقدر الخطة أن نيجيريا يجب أن تتفق متوسط سنوي قدره 33 مليار دولار أمريكي في استثمارات البنية التحتية للفترة بهدف زيادة مخزون البنية التحتية إلى 70% من GDP على الأقل بحلول عام 2043<sup>(1)</sup>. ويمكن عرض أدوات التمويل التي تستخدمها نيجيريا في تمويل بنيتها التحتية كما يلي:

### أولاً: أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا:

تنقسم أدوات التمويل التقليدية في نيجيريا بشكلٍ عام إلى أدوات دين خارجية، يتم عن طريقها جمع التمويل من خارج البلاد، وأدوات دين محلية، تعتمد على التمويل الداخلي، سواء من الأفراد، أو المؤسسات، وهذه الأدوات تستخدم في تمويل الإنفاق

(1) Federal Republic of Nigeria, **National Integrated Infrastructure Master Plan (NIIMP) 2015 Report** (Abuja: National Planning Commission, March 2015) pp. 9-13.

الحكومي النيجيري وفي مقدمة هذا الإنفاق مشاريع البنية التحتية، ويمكن عرض هذه الأدوات التقليدية كما يلي:

### 1- أدوات الدين الداخلية:

يُصدر مكتب إدارة الدين النيجيري مجموعة من السندات التقليدية، وهي سندات الحكومة الفيدرالية النيجيرية (FGN) Federal Government of Bonds Nigeria، والتي تأتي في عدة أشكال وهي<sup>(1)</sup>:

أ- سندات اليوروبوندز Eurobonds:

وهي سندات مقومة بالدولار الأمريكي، تصدرها نيجيريا في دولياً، وكان الإصدار الأول لها في يناير 2011، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة 10 سنوات، بفائدة 6.75%، تبعه الإصدار الثاني في 2 يوليو 2013، بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، لمدة 5 سنوات، و 500 مليون دولار أمريكي، لمدة 10 سنوات بفائدة 5.125% و 6.375% على التوالي، وتوالت بعدها الإصدارات، بفائدة تتراوح من 6 إلى 8%.

ب- أذون الخزانة النيجيرية Nigerian Treasury Bills :

وهي سندات دين يصدرها مكتب الدين النيجيري، لآجال قصيرة محددة، هذه الآجال يمكن أن تكون: أذون لأجل 91 يوم، و 182 يوم، و 364 يوم، وبفوائد 2%، و 3.5%، و 6.5% على التوالي.

ج- سندات الادخار Saving Bonds:

وهي سندات متوسطة الأجل، يُصدرها مكتب الدين النيجيري، لآجل عامان إلى ثلاثة أعوام، بفائدة 10%، و 11%، على التوالي.

د- السندات الإذنية Promissory Notes:

(1) بيانات مكتب إدارة الدين النيجيري (DMO)، على الرابط:

<https://www.dmo.gov.ng/fgn-bonds> Retrieved on 25/08/2022.



وهي أوراق دفع، تصدرها الحكومة النيجيرية لأمر مؤسسات أخرى، لأجل عام واحد، لتمويل المؤسسات الحكومية مثل: مؤسسات البترول العامة، وقطاع الصادرات النيجيري، وإدارات الولايات المختلفة، وغيرها.

#### ه- سندات الأغراض الخاصة Special Purpose FGN Bond:

هي سندات يتم إصدارها لتلبية الاحتياجات المحددة للحكومة الفيدرالية، على سبيل المثال: تم إصدار سندات الأغراض الخاصة لتمويل صندوق المعاشات النيجيري، بقيمة 595 مليون دولار (75 مليار نيرة نيجيرية) في عام 2006، كما تم إصدار سندات أغراض خاصة لسداد الديون المستحقة على الحكومة للمقاولين المحليين، بقيمة 727 مليون دولار (91.7 مليار نيرة) في نفس العام.

#### 2- أدوات التمويل الخارجية:

أ- القروض الرسمية Official Loans: وتنقسم إلى:

- قروض متعددة الأطراف Multilateral Loans: وهي قروض من المؤسسات الدولية مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وغيرهما.

- قروض ثنائية Bilateral Loans: وهي القروض التي تعقدها نيجيريا مع الدول المانحة، بشكل مباشر، وأكثر الدول التي تعقد معها نيجيريا اتفاقات قروض ثنائية هي: الصين، وفرنسا.

ب- القروض التجارية Commercial Loans: وهي قروض لأغراض تجارية، وتُصدر نيجيريا مقابلها سندات إذنية، أو أوامر دفع، أو سندات يورو بوندز، وغيرها.

#### ثانياً: هيكل الدين العام النيجيري:

شكلت أدوات الدين الخارجية، والداخلية هيكل الدين النيجيري، الذي يتضخم سنوياً؛ من أجل تلبية احتياجات التمويل الحكومية المتزايدة.

يمكن عرض هيكل الدين العام النيجيري الداخلي والخارجي منذ عام 2013، حتى عام 2022 في الجدول التالي رقم(1):

جدول رقم (1): هيكل الدين العام النيجيري خلال الفترة (2022-2013)

| نسبة الدين العام من % GDP | إجمالي الدين العام (مليار \$) | الدين المحلي       |          | الدين الخارجي      |          | السنة |
|---------------------------|-------------------------------|--------------------|----------|--------------------|----------|-------|
|                           |                               | نسبة من الإجمالي % | مليار \$ | نسبة من الإجمالي % | مليار \$ |       |
| 12.65%                    | 64.51                         | 86.33%             | 55.69    | 13.67%             | 8.82     | 2013  |
| 12.65%                    | 67.73                         | 85.66%             | 58.02    | 14.34%             | 9.71     | 2014  |
| 13.02%                    | 65.43                         | 83.62%             | 54.71    | 16.38%             | 10.72    | 2015  |
| 16.27%                    | 57.45                         | 80.05%             | 45.99    | 19.95%             | 11.46    | 2016  |
| 18.20%                    | 71.00                         | 73.37%             | 52.09    | 26.63%             | 18.91    | 2017  |
| 19.09%                    | 79.43                         | 68.19%             | 54.16    | 31.81%             | 25.27    | 2018  |
| 19.00%                    | 84.06                         | 67.07%             | 56.38    | 32.93%             | 27.68    | 2019  |
| 21.61%                    | 86.39                         | 61.40%             | 53.04    | 38.60%             | 33.35    | 2020  |
| 22.47%                    | 83.53                         | 54.56%             | 45.58    | 45.44%             | 37.95    | 2021  |
| 23.20%                    | 92.22                         | 56.99%             | 52.56    | 43.01%             | 39.66    | 2022  |

Source: Nigerian Debt Management office, **Annual Report 2016** (Nigeria: DMO, July 2017) p.47.

Years 2017-2020 from: Nigerian Debt Management office, **Annual Report 2020** (Abuja: DMO, June 2021) p.17.

Years 2021-2022 from: Debt Management Office (DEMO) on: <https://www.dmo.gov.ng/debt-profile> Retrieved on 25/08/2022.

يُلاحظ من الجدول السابق رقم (1) التزايد المضطرد لإجمالي الدين العام النيجيري سنوياً، من 67.73 مليار دولار عام 2013، إلى 57.45 مليار دولار عام 2015، ثم تراجع عام 2016 إلى 57.45 مليار دولار، قبل أن يعاود الزيادة مرة أخرى عام 2017، لحجم دين 71 مليار دولار، حتى وصل إلى 92.22 مليار دولار عام 2022. كما يتضح تزايد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من 12.65% عامي 2013، و 2014، حتى 23.20% عام 2022، وهي النسب المعلن عنها من الحكومة النيجيرية، بينما تعلن المؤسسات الدولية نسب أكبر كثيراً، حيث جاء في تقرير الفقر الكلي الصادر من البنك الدولي، في إبريل 2023، أن نسبة الدين للعام إلى الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا تتخطى 36% عام 2020، وكانت النسبة عامي 2021، و 2022، وفقاً لتقرير البنك الدولي 38.8%، و 38.6% على التوالي<sup>(1)</sup>.

يتضح من تحليل تركيبة الدين العام النيجيري من الجدول السابق أن الدين المحلي استحوذ دائماً على النصيب الأكبر من الدين العام، فنجد أن نسبة الدين الخارجي بلغت 13.67% عام 2013 بينما بلغ الدين المحلي 86.33، ثم تزايد الدين الخارجي عام 2016 ليصل إلى 19.95%، وتراجع الدين المحلي إلى 80.05% لنفس العام، وهي نسب معقولة للدين المحلي مقابل الدين الخارجي، لكن بدايةً من العام 2017 بدأت تركيبة الدين العام النيجيري في التشوه، فعلى الرغم من بقاء الدين المحلي أكبر من الدين الخارجي، إلا أن الدين العام الخارجي بدأ بالتسارع في الزيادة، فنجد أن نسبة الدين الخارجي بلغت 26.36% عام 2017، بينما تراجعت نسبة الدين المحلي إلى 52.09% لنفس العام، إلى أن وصلت نسبة الدين الخارجي عام 2022 إلى 43.01% ونسبة الدين المحلي 56.99%، أي أن الدين الخارجي عام 2022 يكاد يصل إلي نصف الدين العام الإجمالي، بعد أن كانت نسبته لا تتجاوز 14% عام 2013، وهي إشكالية كبيرة، ومؤثرة في هيكل الدين العام النيجيري، والاقتصاد النيجيري بشكل عام، لما لها من تبعات اقتصادية وسياسية.

(1) World Bank Group, **Sub-Saharan Africa Macro Poverty Outlook**, Spring Meetings 2023 (Washington DC: World Bank, April 2023) p.69.

## المحور الثاني: تحليل أدوات التمويل النيجيرية

### أولاً: أدوات التمويل المحلية:

غالبًا ما يتم التقليل من دور التمويل المحلي، وأثره على البنية التحتية، خاصةً في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبدلاً من ذلك يركز على الأهمية المتزايدة لمصادر التمويل الخارجية، وقد يكون أحد الأسباب لذلك هو صعوبة العثور على أرقام دقيقة حول مقدار ما تتفقه هذه الحكومات على البنية التحتية، وقد يكون السبب الآخر هو أن الحكومات غالباً لا يكون لديها استراتيجية موحدة عندما يتعلق الأمر بتمويل البنية التحتية محلياً، وتختلف البلدان بشكل كبير في المبالغ التي تتفقه، والقطاعات التي تستهدفها، وفي الغالب الأعم تتفق هذه الحكومات معظم مواردها على قطاعي النقل والطاقة، وبشكل عام لا يزال مستوى التمويل المحلي غير كافٍ لتغطية احتياجات البنية التحتية الكبيرة<sup>(1)</sup>.

يمكن عرض أدوات التمويل المحلي في نيجيريا، ونسبة استخدام كل أداة من هذه الأدوات في الدين المحلي سنوياً، للفترة (2013-2022) في الجدول التالي رقم (2) كما يلي:

جدول رقم (2): نسبة مساهمة كل أداة من أدوات التمويل المحلي في نيجيريا خلال الفترة

(2013-2022) %

| السنة | سندات الحكومة FGN Bonds | أذون الخزانة T-Bills | سندات الخزانة T-Bonds | سندات الادخار | الصكوك السيادية | السندات الخضراء | السندات الإذنية | الإجمالي % |
|-------|-------------------------|----------------------|-----------------------|---------------|-----------------|-----------------|-----------------|------------|
| 2013  | %59.31                  | %36.26               | %4.43                 | -             | -               | -               | -               | %100.00    |
| 2014  | %60.63                  | %35.62               | %3.75                 | -             | -               | -               | -               | %100.00    |

(1) Jeffery Gutman, Chattopadhyay Amadousy Soumya, "Financing African Infrastructure, Can the World Deliver?" **Global Economy and Development at Brookings Report** (Washington: Brookings, March 2015) p.41.

| السنة | سندات الحكومة FGN Bonds | أذون الخزانة T-Bills | سندات الخزانة T-Bonds | سندات الادخار | الصكوك السيادية | السندات الخضراء | السندات الإذنية | الإجمالي % |
|-------|-------------------------|----------------------|-----------------------|---------------|-----------------|-----------------|-----------------|------------|
| 2015  | %65.72                  | %31.38               | %2.90                 | -             | -               | -               | -               | %100.00    |
| 2016  | %68.41                  | %29.64               | %1.95                 | -             | -               | -               | -               | %100.00    |
| 2017  | %69.23                  | %28.43               | %1.40                 | %0.06         | %0.80           | %0.08           | -               | %100.00    |
| 2018  | %73.07                  | %21.42               | %1.18                 | %0.08         | %1.58           | %0.08           | %2.59           | %100.00    |
| 2019  | %73.74                  | %18.58               | %0.88                 | %0.09         | %1.40           | %0.18           | %5.13           | %100.00    |
| 2020  | %73.83                  | %16.98               | %0.63                 | %0.08         | %2.26           | %0.16           | %6.06           | %100.00    |
| 2021  | %73.84                  | %19.16               | %0.42                 | %0.09         | %1.99           | %0.14           | %4.36           | %100.00    |
| 2022  | %73.21                  | %21.08               | %0.24                 | %0.12         | %2.84           | %0.12           | %2.39           | %100.00    |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بيانات القروض المحلية للحكومة النيجيرية، من مكتب إدارة الدين النيجيري، على الرابط:

<https://www.dmo.gov.ng/debt-profile/domestic-debts/debt-stock?limit=20&limitstart=0> Retrieved on 12/09/2022.

يوضح الجدول رقم (2) هيمنة السندات الحكومية على الدين المحلي النيجيري، باستحواده على ما يقترب من 60% من الدين المحلي عام 2013، ارتفعت إلى ما يقرب من 70% عام 2016، تلتها أذون الخزانة، بنسبة تقترب من 30% عام 2016، ثم سندات الخزانة بنسبة تقارب 2% لنفس العام، وكانت هذه الأدوات التقليدية الثلاث تُمثل 100% من هيكل الدين المحلي النيجيري حتى عام 2017، حيث دخلت أدوات إضافية لهذا الهيكل مثل: سندات الادخار، والصكوك السيادية، والسندات الخضراء، ثم عام 2018 دخلت السندات الإذنية إلى هيكل الدين العام المحلي في نيجيريا.

تأتي هذه الديون المحلية التقليدية في الأساس لإعادة تمويل الديون الحالية، ولأغراض سد عجز الموازنة العامة المتزايد سنوياً<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> بيانات مكتب إدارة الدين النيجيري (DMO)، على الرابط:

<https://www.dmo.gov.ng/debt-profile/domestic-debts> Retrieved on 15/09/2022.

ثانياً: أدوات التمويل الخارجية:

نظراً لعدم كفاية الأدوات التمويلية المحلية، تلجأ الحكومة النيجيرية إلى المصادر الخارجية للتمويل.

يمكن عرض أدوات التمويل الخارجية في نيجيريا، وحجم القروض المترتبة على كل أداة من هذه الأدوات، منذ عام 2013، حتى عام 2022، في الجدول التالي رقم (3):

جدول رقم (3): حجم القروض الخارجية لنيجيريا تراكمياً حسب مصدر أداة التمويل خلال الفترة (2013-2022)

| إجمالي الديون الخارجية (مليار \$) | قروض تجارية        |          | قروض ثنائية        |          | قروض متعددة الأطراف |          | السنة |
|-----------------------------------|--------------------|----------|--------------------|----------|---------------------|----------|-------|
|                                   | نسبة من الإجمالي % | مليار \$ | نسبة من الإجمالي % | مليار \$ | نسبة من الإجمالي %  | مليار \$ |       |
| 8.82                              | %17.24             | 1.52     | %11.62             | 1.03     | %71.14              | 6.28     | 2013  |
| 9.71                              | %15.45             | 1.50     | %14.54             | 1.41     | %70.01              | 6.80     | 2014  |
| 10.72                             | %14.00             | 1.50     | %15.47             | 1.66     | %70.54              | 7.56     | 2015  |
| 11.46                             | %13.53             | 1.55     | %16.74             | 1.92     | %69.73              | 7.99     | 2016  |
| 18.91                             | %33.31             | 6.30     | %12.54             | 2.37     | %54.15              | 10.24    | 2017  |
| 25.27                             | %44.19             | 11.17    | %12.23             | 3.09     | %43.58              | 11.01    | 2018  |
| 27.68                             | %40.35             | 11.17    | %13.90             | 3.85     | %45.75              | 12.66    | 2019  |
| 33.35                             | %34.05             | 11.36    | %12.17             | 4.06     | %53.78              | 17.93    | 2020  |
| 37.95                             | %40.24             | 15.27    | %11.59             | 4.40     | %48.17              | 18.28    | 2021  |
| 39.66                             | %41.07             | 16.29    | %12.24             | 4.85     | %46.70              | 18.52    | 2022  |

المصدر من إعداد الباحث، بالاعتماد على: بيانات القروض الخارجية لمكتب إدارة الدين النيجيري، على الرابط:

<https://www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/external-debt-stock>  
Retrieved on 15/09/2022.



يتضح من الجدول السابق رقم (3) أن القروض متعددة الأطراف - وهي القروض من مؤسسات التمويل الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرها - كانت هي المهيمنة على الدين الخارجي النيجيري منذ عام 2013، حيث مثلت في هذا العام مبلغ 6.28 مليار دولار، بنسبة 71.14% من إجمالي الدين الخارجي، مقابل 11.26% للديون الثنائية، و 17.24% للقروض التجارية، وبقيت القروض متعددة الأطراف هي الأكثر استخداماً منذ 2013 حتى 2022، ولكن منذ عام 2017 بدأت القروض التجارية في التزايد، حيث أصدرت نيجيريا سندات يوروبونز بقيمة 4.8 مليار دولار في هذا العام، ومثلها عام 2018، وهي سندات مرتفعة الفائدة، حيث مثلت خدمة دين هذه السندات 56.3% من إجمالي خدمة الديون الخارجية مجتمعة عام 2022، بقيمة 451.4 مليون دولار، بينما مثلت خدمة دين القروض متعددة الأطراف 27.1% فقط، بقيمة 217.6 مليون دولار، والقروض الثنائية 16.6% من إجمالي خدمة الديون الخارجية، بقيمة 132.16 مليون دولار<sup>(1)</sup>، ومنذ عام 2017 أصبحت القروض التجارية تقارب نسبة القروض متعددة الأطراف، بل وتخطتها عام 2018، حيث كانت نسبة القروض التجارية من الديون الخارجية 44.19%، مقابل 43.58% للقروض متعددة الأطراف.

للتعمق أكثر في معرفة مصادر التمويل الخارجية النيجيرية، يوضح الجدول التالي رقم (4) هذه المصادر تفصيلياً، كما يلي:

<sup>(1)</sup> بيانات خدمة الدين، من مكتب إدارة الدين النيجيري (DMO) على الرابط:

[www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/debt-service/4117-nigeria-s-actual-external-debt-service-payments-in-3rd-quarter-2022/file](http://www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/debt-service/4117-nigeria-s-actual-external-debt-service-payments-in-3rd-quarter-2022/file) Retrieved on 15/09/2022.

جدول رقم (4): تحليل أدوات التمويل الخارجية لنيجيريا حسب المصدر لعام 2022

| النسبة من<br>الإجمالي % | قيمة الدين الخارجي<br>(مليار \$) | مصدر الدين الخارجي                                |
|-------------------------|----------------------------------|---|
|                         |                                  | أولاً: القروض متعددة الأطراف:                     |
| 7.84%                   | 3.110                            | صندوق النقد الدولي IMF                            |
| 30.31%                  | 12.021                           | مؤسسة التنمية الدولية IDA                         |
| 1.23%                   | 0.487                            | البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD                |
| 3.91%                   | 1.552                            | بنك التنمية الإفريقي ADB                          |
| 0.02%                   | 0.009                            | صندوق إفريقيا تنمو معاً AGTF                      |
| 2.39%                   | 0.946                            | صندوق التنمية الإفريقي ADF                        |
| 0.01%                   | 0.005                            | المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا BADEA |
| 0.09%                   | 0.036                            | صندوق التنمية الأوروبي EDF                        |
| 0.32%                   | 0.125                            | البنك الإسلامي للتنمية IDB                        |
| 0.57%                   | 0.228                            | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD              |
| <b>46.69%</b>           | <b>18.519</b>                    | <b>إجمالي القروض متعددة الأطراف</b>               |
|                         |                                  | ثانياً: القروض الثنائية:                          |
| 10.31%                  | 4.090                            | الصين (بنك إكسيم الصين EBC)                       |
| 1.33%                   | 0.526                            | فرنسا (الوكالة الفرنسية للتنمية AFD)              |
| 0.14%                   | 0.057                            | الهند (بنك إكسيم الهند EBI)                       |
| 0.07%                   | 0.027                            | اليابان (وكالة التعاون الدولي اليابانية JICA)     |
| 0.39%                   | 0.153                            | ألمانيا (بنك الائتمان لإعادة الإعمار KfW)         |
| <b>12.24%</b>           | <b>4.853</b>                     | <b>إجمالي القروض الثنائية</b>                     |
|                         |                                  | ثالثاً: القروض التجارية:                          |
| 39.38%                  | 15.619                           | سندات يوروبونذ الدولية                            |
| 1.46%                   | 0.578                            | السندات الإذنية                                   |
| 0.23%                   | 0.092                            | القروض المشتركة                                   |
| <b>41.07%</b>           | <b>16.289</b>                    | <b>إجمالي القروض التجارية</b>                     |
| <b>100.00%</b>          | <b>39.661</b>                    | <b>إجمالي الدين الخارجي</b>                       |

المصدر: بيانات الدين الخارجي لعام 2022، من مكتب إدارة الين النيجيري، على الرابط:  
[www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/external-debt-stock/4118-nigeria-s-external-debt-stock-as-at-september-30-2022/file](http://www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/external-debt-stock/4118-nigeria-s-external-debt-stock-as-at-september-30-2022/file) Retrieved on 26/09/2022.



يتبين من الجدول السابق رقم (4) أن القروض متعددة الأطراف تتصدر حجم الدين الخارجي النيجيري بنسبة 46.69% لعام 2022، تليها القروض التجارية بنسبة 41.07%، ثم القروض الثنائية بنسبة 12.24% من إجمالي القروض الخارجية.

وعلى مستوى مصادر هذه القروض؛ جاءت سندات يوروبوندرز الدولية كأكبر مصدر للاقتراض الخارجي لنيجيريا بنسبة تقترب من 40% من إجمالي القروض الخارجية، تلتها قروض مؤسسة التنمية الدولية بنسبة 30.31% من الإجمالي، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة، عن طريق بنك "إكسيم الصين EBC"، يليهم صندوق النقد الدولي، بنسبة 7.84% من إجمالي القروض الخارجية، والذي حصلت منه نيجيريا في 28 إبريل 2020، على قرض بقيمة 3.4 مليار دولار، في شكل دعم طارئ لنيجيريا، لمواجهة جائحة كورونا<sup>(1)</sup>، يليه كلاً من بنك التنمية الإفريقي، وصندوق التنمية الإفريقي، بنسبة 3.91%، و 2.39% من إجمالي القروض الخارجية على التوالي، وهذه هي أكبر مصادر التمويل الخارجية للتمويل في نيجيريا، كما توجد مصادر أخرى كما هو موضح بالجدول السابق، ولكنها بنسب أقل، ولا تعتمد عليها نيجيريا باستمرار.

### المحور الثالث: تأثير أدوات تمويل على الاقتصاد النيجيري

يمكن بحث التأثير الذي تركه هيكل الأدوات التمويلية على الاقتصاد النيجيري كما يلي:

#### أولاً: تأثير أدوات التمويل المستخدمة على حالة البنية التحتية في نيجيريا:

يمكن معرفة مدى تأثير البنية التحتية النيجيرية عن طريق تتبع موقع نيجيريا بين الدول الإفريقية، من خلال عرض لمركزها في مؤشر تطوير البنية التحتية والذي يصدره البنك الإفريقي للتنمية ويعرض حالة البنية التحتية في الدول الإفريقية، وكان مركز نيجيريا به على مدار عدة سنوات كما يلي:

(1) موقع صندوق النقد الدولي، على الرابط:

<https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/28/pr20191-nigeria-imf-executive-board-approves-emergency-support-to-address-covid-19> Retrieved on 26/09/2022.

جدول رقم (5): ترتيب نيجيريا في مؤشر تطوير البنية التحتية (AIDI) للفترة 2013-2021

| السنة | المركز | قيمة المؤشر |
|-------|--------|-------------|
| 2013  | 26     | 17.58       |
| 2014  | 24     | 19.35       |
| 2015  | 23     | 20.45       |
| 2016  | 23     | 20.6        |
| 2017  | 23     | 21.63       |
| 2018  | 22     | 22.65       |
| 2019  | 24     | 22.76       |
| 2020  | 24     | 23.26       |
| 2021  | 24     | 23.73       |

المصدر: مؤشر تطوير البنية التحتية لأفريقيا، سنوات مختلفة، البنك الإفريقي للتنمية، من الرابط: <https://www.afdb.org/en/documents/economic-brief-africa-infrastructure-development-index-aidi> Retrieved on: 8/3/2023.

يتبين من الجدول السابق رقم (5) التراجع النسبي لترتيب مركز نيجيريا في مؤشر البنية التحتية الإفريقية -الذي تصدره سيشل بقيمة 96.73 (قيمة المؤشر من 100 نقطة)<sup>(1)</sup>- حيث جاءت في المركز 24 عام 2021، في مركز متوسط بين الدول الإفريقية، بعد أن كانت في المركز 26 عام 2013، قبل البدء في خطة إصلاحات البنية التحتية، ولكن يمكن أيضاً ملاحظة أنه على الرغم من تزايد قيمة مؤشر البنية التحتية في نيجيريا عبر السنوات من 2014 حتى 2021، حيث حققت قيمة المؤشر 19.35 نقطة عام 2013، ارتفعت إلى 23.73 نقطة عام 2021، لكن ظلت نيجيريا في المركز 24 عامي 2014، و 2021، بعد أن انخفضت إلى المركز 23 في الأعوام من 2014 حتى العام 2017، ثم إلى المركز 22 عام 2018، وهو ما يعكس تراجع ما تتفقه نيجيريا، وما تتفذه من مشاريع البنية التحتية بالمقارنة بما تتفذه الدول الإفريقية الأخرى.

(1) مؤشر تطوير البنية التحتية لأفريقيا (AIDI) 2020، البنك الإفريقي للتنمية، من الرابط: <https://infrastructureafrica.opendataforafrica.org> Retrieved on: 8/3/2023.



## ثانياً: أثر خدمة الدين على التنمية الاقتصادية في نيجيريا:

تتعرثر البلدان النامية في كثير من الأحيان عن إيجاد أي خيار آخر سوى الاقتراض سواء من قروض محلية أو أجنبية ، وبالنسبة لنيجيريا فهناك مشكلة في كفاية رأس المال؛ بسبب انخفاض الادخار، والاستثمار، وكذلك بسبب المشكلة الهيكلية لديها في القطاعات الانتاجية، حيث أن قطاع واحد فقط وهو قطاع النفط يعتبر أكبر مصادر إيرادات الحكومة الفيدرالية، حيث يوفر حوالي 95% من الدخل الأجنبي، و80% من إيرادات الميزانية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة نيجيريا على تنويع إيراداتها، كما يعرضها لمشاكل كبيرة عند انخفاض أسعار النفط، أدى ذلك إلى جانب مشاكل أخرى مثل: الإدارة غير السليمة للموارد، ومشكلة الفساد، وغيرهما، إلى نقص توفير البنية التحتية الأساسية، مما جعل الدولة تلجأ للاقتراض المحلي، والخارجي بشكل كبير لتمويل هذه المشاريع التنموية<sup>(1)</sup>.

ورغم الحجم الكبير للاقتراض الخارجي والداخلي في نيجيريا، إلا أن ذلك لم ينعكس على التنمية الاقتصادية، فيلاحظ تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية في الدولة؛ حيث تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% عام 2013، إلى 6.3% عام 2014، ثم 3.6% عام 2021، إلى أن وصل 3.3% عام 2022، كما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2976.7 دولار سنوياً عام 2013، إلى 2334 دولار عام 2019، ثم 2184.4 دولار عام 2022، كما ارتفعت معدلات البطالة من 3.7% عام 2013، إلى 4.6% عام 2018، ثم 5.76% عام 2022، وارتفعت كذلك معدلات التضخم من 8.5 عام 2013، إلى 18.8% عام 2022، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الفقر، حيث بلغ معدل الفقراء الذين يحصلون على أقل من 2.15 دولار يومياً 30.9% من السكان، أي ما يقرب من 87 مليون نيجيري<sup>(2)</sup>.

(1) K. E. Uma, F. E. Eboh, P. C. Obidike, "Debt and Debt Service: Implications on Nigerian Economic Development", **Asian Journal of Social Sciences & Humanities** (Tamado, Japan: Leena and Luna International, Vol. 2 No. 2 May 2013) p.275.

(2) from World Bank Data, on:

<https://data.worldbank.org/country/NG> Retrieved on 16/2/2023.

لذلك فرغم تزايد الاقتراض الخارجي، والداخلي سنوياً إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية في نيجيريا، حيث أن الإفراط في استخدام أدوات التمويل المختلفة، يؤدي إلى حجم خدمة دين كبير، يمثل ضغوط على أي اقتصاد، خاصة إذا لم تكن مرتبطة بمشاريع تنموية، وإنتاجية.

### ثالثاً: أثر خدمة الدين على عجز الموازنة العامة في نيجيريا:

يمكن تعقب أثر خدمة الدين على ارتفاع عجز الموازنة النيجيرية عبر السنوات، باستعراض أولاً حجم كلاً من الإيرادات العامة، والنفقات العامة، وعجز الموازنة العامة النيجيرية كما بالجدول التالي رقم (6):

جدول رقم (6): عجز الموازنة العامة النيجيرية للسنوات من 2013 حتى 2022

| عجز الموازنة |          | إجمالي النفقات العامة |          | إجمالي الإيرادات العامة |          | السنة |
|--------------|----------|-----------------------|----------|-------------------------|----------|-------|
| مليار نيرة   | مليار \$ | مليار نيرة            | مليار \$ | مليار نيرة              | مليار \$ |       |
| 1032.00-     | 6.45-    | 4922.00               | 30.76    | 3890.00                 | 24.31    | 2013  |
| 912.00-      | 5.70-    | 4642.00               | 29.01    | 3730.00                 | 23.31    | 2014  |
| 1041.00-     | 5.48-    | 4493.00               | 23.65    | 3452.00                 | 18.17    | 2015  |
| 2222.00-     | 11.28-   | 6078.00               | 30.85    | 3856.00                 | 19.57    | 2016  |
| 2360.00-     | 7.74-    | 7440.00               | 24.39    | 5080.00                 | 16.66    | 2017  |
| 1950.00-     | 5.42-    | 9120.00               | 25.33    | 7170.00                 | 19.92    | 2018  |
| 1866.00-     | 5.18-    | 8836.00               | 24.54    | 6970.00                 | 19.36    | 2019  |
| 2170.00-     | 5.64-    | 10590.00              | 27.51    | 8420.00                 | 21.87    | 2020  |
| 5190.00-     | 12.98-   | 13080.00              | 32.70    | 7890.00                 | 19.73    | 2021  |
| 6259.00-     | 15.27-   | 16391.00              | 39.98    | 10132.00                | 24.71    | 2022  |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على أعداد مختلفة من الموازنة العامة النيجيرية، من مكتب الموازنة العامة الاتحادي لنيجيريا Budget Office of The Federation، (باستخدام أسعار صرف الدولار/ نيرة الموجودة بكل موازنة عامة) من الرابط:

<https://www.budgetoffice.gov.ng/index.php/resources/internal-resources/budget-documents?layout=columns> Retrieved on 16/10/2022.

يُظهر الجدول السابق رقم (6) التزايد المضطرد لعجز الموازنة العامة النيجيرية عبر السنوات؛ حيث بلغ حجم عجز الموازنة العامة عام 2013 ما قيمته 6.45 مليار دولار، ثم تناقص عامي 2014، و2015، إلى 5.7، و5.48 مليار دولار، على التوالي؛ بسبب انكماش الانفاق العام من 30.71 مليار دولار عام 2013، إلى 23.65 مليار دولار عام 2015، ثم تزايد عجز الموازنة مرة أخرى عام 2016 بما قيمته 11.28 مليار دولار، وظل هكذا في تزايد وتناقص حتى بلغ ذروة التزايد عام 2022، بقيمة 15.27 مليار دولار. وبالطبع فهذا التزايد في عجز الموازنة العامة يتم تمويله عن طريق الديون، سواء محلياً، أو خارجياً، مما يزيد من أعباء خدمة الدين.

يوضح الجدول التالي رقم (7) حجم خدمة الدين النيجيري، ونسبته من إجمالي كلاً من النفقات العامة، والإيرادات العامة للدولة:

جدول رقم (7): نسبة خدمة الدين العام في نيجيريا من الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة (2013-2022)

| السنة | خدمة الدين (مليار \$) | خدمة الدين إلى الإيرادات العامة % | خدمة الدين إلى النفقات العامة % |
|-------|-----------------------|-----------------------------------|---------------------------------|
| 2013  | 3.70                  | 15%                               | 12%                             |
| 2014  | 4.45                  | 19%                               | 15%                             |
| 2015  | 5.02                  | 28%                               | 21%                             |
| 2016  | 6.91                  | 35%                               | 22%                             |
| 2017  | 5.45                  | 33%                               | 22%                             |
| 2018  | 6.11                  | 31%                               | 24%                             |
| 2019  | 5.94                  | 31%                               | 24%                             |
| 2020  | 6.36                  | 29%                               | 23%                             |
| 2021  | 7.8                   | 40%                               | 24%                             |
| 2022  | 8.78                  | 36%                               | 22%                             |

المصدر: بيانات خدمة الدين: من إعداد الباحث من خلال أعداد مختلفة من الموازنة العامة النيجيرية (باستخدام سعر صرف النيرة / دولار المذكور بكل موازنة عامة)، من بيانات مكتب الموازنة العامة الاتحادي لنيجيريا Budget Office of The Federation على الرابط:

<https://www.budgetoffice.gov.ng/index.php/resources/internal-resources/budget-documents?layout=columns> Retrieved on 16/10/2022.

تم حساب خدمة الدين إلى كلٍ من الإيرادات العامة، والنفقات العامة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق رقم (5).

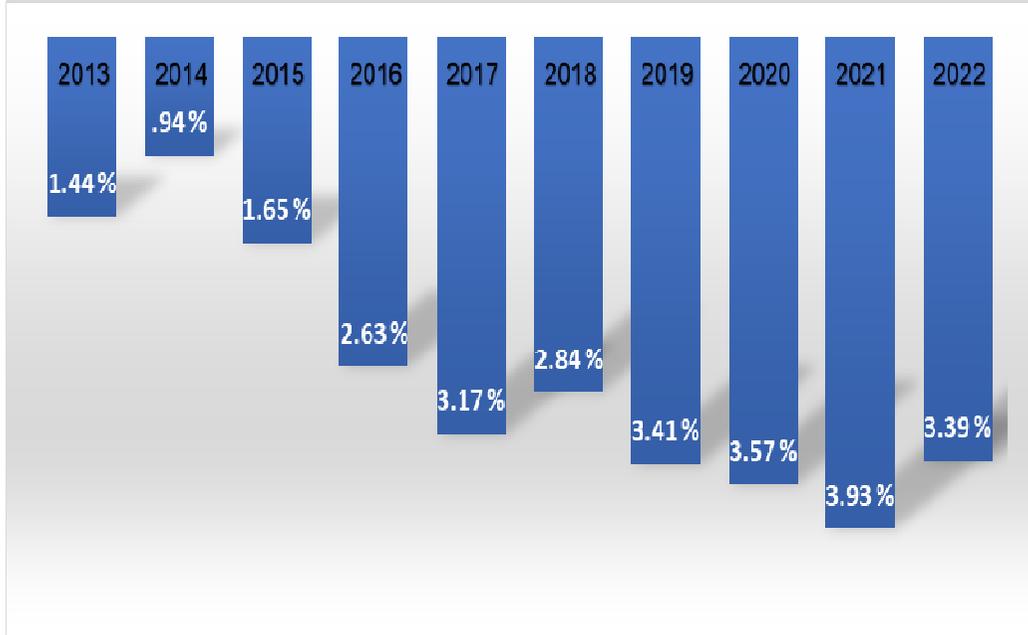
يتضح من الجدول السابق رقم (7) تزايد حجم خدمة الدين من عام 2013 بقيمة 3.7 مليار دولار، إلى 4.45 مليار دولار عام 2014، ثم 5.02 مليار دولار عام 2015، ثم ارتفع ليقدر بنحو 7 مليار تقريباً عام 2016، وتراجع قليلاً عام 2019، ليقدر بنحو 6 مليار تقريباً، قبل أن يبلغ قمته عام 2022 بما قيمته 8.78 مليار دولار. بالنظر إلى خدمة الدين في نيجيريا كنسبة من النفقات العامة، يُلاحظ ميل هذه النسبة إلى الارتفاع عبر السنوات؛ حيث كانت 12% فقط عام 2013، ثم أخذت في التزايد، إلى أن تضاعفت هذه النسبة عام 2018، حيث وصلت إلى 24%، أي خدمة الدين وصلت تقريباً لربع النفقات العامة في الموازنة العامة النيجيرية.

يزداد الأمر سوءاً إذا تم أخذ نسبة ما تستهلكه خدمة الدين العام من إجمالي الإيرادات العامة بعين الاعتبار، حيث كانت تستهلك نسبة 15% من الإيرادات العامة للدولة، تزايدت هذه النسبة بشكلٍ سريع لتصل عام 2016 إلى 35%، ثم تفاقمت لتصل إلى 40% من إجمالي إيرادات الدولة عام 2021، الأمر الذي أدى لتزايد نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتخطيه سقف 3%، الذي حدده قانون المسؤولية المالية (FRA) The Fiscal Responsibility Act، الصادر عام 2007، والذي شدد على عدم تجاوزه<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> راجع في ذلك: قانون المسؤولية المالية النيجيري، على الرابط:  
<https://ngfrepository.org.ng:8443/handle/123456789/938> Retrieved on 24/11/2022



شكل بياني رقم (1): عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي  
خلال الفترة (2013-2022)



المصدر: من إعداد الباحث من خلال أعداد مختلفة من الموازنة العامة النيجيرية، من مكتب الموازنة العامة الاتحادي لنيجيريا Budget Office of The Federation على الرابط:

<https://www.budgetoffice.gov.ng/index.php/resources/internal-resources/budget-documents?layout=columns>

يتضح من الشكل السابق رقم (1) ارتفاع عجز الموازنة العامة لنيجيريا دائماً عن نسبة 3% منذ عام 2017 - باستثناء عام 2018 - والذي وصل لأقصى حد له عام 2021، بنسبة 3.93%، والذي كان أحد أسبابه الجوهرية هو ارتفاع خدمة الدين، بسبب تزايد القروض الخارجية، وبصفة خاصة القروض التجارية<sup>(1)</sup>.

لذلك يتضح وجود أثر متبادل بين زيادة خدمة الدين، وعجز الموازنة، الذي يزداد فتلجأ الحكومة الفيدرالية للاقتراض، ومن ثم زيادة حجم الدين؛ لسد عجز الموازنة العامة، الذي يتزايد مرة أخرى، بسبب ضغوط خدمة الدين.

(1) بيانات القروض الخارجية لمكتب إدارة الدين النيجيري، على الرابط:

<https://www.dmo.gov.ng/debt-profile/external-debts/external-debt-stock> 938

Retrieved on 24/11/2022

### رابعاً: أثر خدمة الدين على التصنيف الائتماني في نيجيريا

أدت زيادة حجم الدين أيضاً لتأثر التصنيف الائتماني النيجيري، وتراجعته بشكل مستمر، مما يزيد من تكلفة القروض النيجيرية الدولية بشكل كبير.

ويمكن عرض التصنيف الائتماني النيجيري من شركات التصنيف الأبرز في العالم: ستاندرد أند بورز Standard & Poor's، وموديز Moody's، وفيتش Fitch Ratings، في الجدول التالي رقم (8):

جدول رقم (8): التصنيف الائتماني لنيجيريا خلال الفترة (2013-2022)

| السنة | ستاندرد & بورز<br>Standard & Poor's | موديز<br>Moody's | فيتش<br>Fitch Ratings |
|-------|-------------------------------------|------------------|-----------------------|
| 2013  | BB-                                 | BA3              | -                     |
| 2014  | BB-                                 | BA3              | -                     |
| 2015  | B+                                  | BA3              | BB-                   |
| 2016  | B                                   | B1               | B+                    |
| 2017  | B                                   | B2               | B+                    |
| 2018  | B                                   | B2               | B+                    |
| 2019  | B                                   | B2               | B+                    |
| 2020  | B-                                  | B2               | B                     |
| 2021  | B-                                  | B3               | B                     |
| 2022  | B-                                  | Caa1             | B-                    |

المصدر: موقع السندات الحكومية العالمية World Government Bonds، من الرابط:  
<http://www.worldgovernmentbonds.com/credit-rating/nigeria/>



يتضح من الجدول السابق رقم (8) تدني التصنيف الائتماني بشكل عام لنيجيريا، حيث وضعتها شركات التصنيف الائتماني الثلاث من 2013 حتى 2019 في فئة "Speculative"، وهي فئة "قُدرة كافية على السداد"، حيث جاء تصنيف ستاندرد أند بورز ما بين BB-، وB، وتصنيف موديز بين BA3، و2B، وجاء تصنيف فيتش بين BB-، وB+، لهذه الفترة، ثم انخفض التصنيف أكثر عامي 2020 و2021 لفئة "Highly Speculative"، وهي فئة "احتمال سداد الديون مع مخاطرة"، بدرجات بين B-، وB3، بسبب تزايد نسب الاقتراض.

وفي عام 2022 تدني التصنيف الائتماني النيجيري بشكل أكبر، ليصل إلى فئة "Substantial Risk"، وهي فئة "مخاطرة كبيرة، والتزامات السداد ضعيفة، وعدم القدرة على السداد وارد"، حيث صنفتها شركة موديز بدرجة Caa1، مع نظرة مستقبلية سلبية، وهو ما يرفع بشكل كبير الفائدة على القروض النيجيرية الدولية، والتي وصلت عام 2022، لحدود 18.50%، وهي من بين الأعلى عالمياً<sup>(1)</sup>.

#### • خاتمة:

سعى هذا البحث إلى التعرف على دور أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا، وتحليل هذه الأدوات، وكذلك تحليل هيكل الديون المترتب على استخدام هذه الأدوات، وكذلك تحديد أثرها على الاقتصاد النيجيري، من خلال رؤية تأثيرها على الموازنة العامة، والتصنيف الائتماني لنيجيريا، وكذلك أثرها على التنمية الاقتصادية.

تناول المحور الأول من هذا البحث إطاراً لعرض أدوات تمويل البنية التحتية في نيجيريا، سواء أدوات الدين الداخلية، مثل: السندات وأذون الخزانة، وسندات الادخار، وغيرها، أو أدوات الدين الخارجية، المتمثلة في القروض الرسمية متعددة الأطراف، والثنائية، والقروض التجارية، وكذلك تم استعراض هيكل الدين النيجيري، وأهم مكوناته.

(1) بيانات نيجيريا من موقع السندات الحكومية العالمية World Government Bonds، من

الرابط: <http://www.worldgovernmentbonds.com/country/nigeria/>

وقدم المحور الثاني تحليلاً لأدوات تمويل البنية التحتية النيجيرية، واتضح منه تزايد حجم الدين الخارجي بشكل كبير خلال السنوات من 2013 حتى 2022، وكانت القروض متعددة الأطراف هي المهيمنة على الدين الخارجي النيجيري منذ عام 2013، حيث مثلت في هذا العام مبلغ 6.28 مليار دولار، بنسبة 71.14% من إجمالي الدين الخارجي، ولكن منذ عام 2017 بدأت القروض التجارية في التزايد، وهي سندات مرتفعة الفائدة، حيث مثلت خدمة دين هذه السندات وحدها 56.3% من إجمالي خدمة الديون الخارجية مجتمعة عام 2022.

وتتبع المحور الثالث تأثير أدوات التمويل على البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، ومكونات الاقتصاد في نيجيريا، وكذلك أثر خدمة الدين المترتبة على هذه الأدوات التمويلية على عجز الموازنة العامة النيجيرية، وتأثيرها على التصنيف الائتماني لنيجيريا.

ومن خلال هذا التحليل لأدوات تمويل البنية التحتية النيجيرية، تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- 1- تزايد إجمالي الدين العام النيجيري بشكل مضطرد سنوياً، من 67.73 مليار دولار عام 2013، حتى وصل إلى 92.22 مليار دولار عام 2022.
- 2- هيمنت السندات الحكومية على الدين المحلي النيجيري، باستحواذها على 73% من إجمالي الدين المحلي عام 2022.
- 3- لا تكفي الأدوات التمويلية المحلية وحدها لتمويل مشاريع البنية التحتية في نيجيريا؛ لذلك تلجأ الحكومة النيجيرية إلى الاقتراض الخارجي، وهو ما أدى إلى تزايد الدين الخارجي بشكل كبير؛ فأصبح يمثل نسبة 43% من إجمالي الدين العام النيجيري لعام 2022، بعد أن كانت هذه النسبة فقط 13.67% عام 2013، وهو ما يدل على تزايد استخدام القروض الخارجية بشكل كبير، خاصة من عام 2017، وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة النيجيرية.



4- انعكس الحجم الكبير للاقتراض الخارجي والداخلي في نيجيريا بالسلب على التنمية الاقتصادية، فيلاحظ تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية في الدولة؛ حيث تراجعت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من 6.7% عام 2013، إلى أن وصل 3.3% عام 2022، كما ارتفعت معدلات البطالة من 3.7% عام 2013، إلى 5.76% عام 2022، وارتفعت كذلك معدلات التضخم من 8.5 عام 2013، إلى 18.8% عام 2022، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد معدلات الفقر، وتقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نيجيريا.

لذلك فإن الفرضية الأساسية للبحث وهي أن هناك دور إيجابي لأدوات تمويل غير التقليدية على الاقتصاد النيجيري، وعلى البنية التحتية في نيجيريا، جاءت غير صحيحة.

وفي ضوء ما تقدم من نتائج هذا البحث، يمكن استخلاص بعض التوصيات كما يلي:

1- ضرورة تقليل الاعتماد على أدوات التمويل التقليدية، خاصة الاقتراض الخارجي، والتي يترتب عليها أعباء ديون كبيرة، ترهق الاقتصاد النيجيري، وتزيد عجز الموازنة العامة بشكل كبير.

2- يجب زيادة اعتماد نيجيريا في تمويلها لبنيتها التحتية على المصادر التمويلية المبتكرة وغير التقليدية، مثل: الصكوك الإسلامية، والسندات الخضراء، وغيرهما، بحيث تكون عوائدها أكبر من خدمة الدين المترتبة عليها.

#### **A- Documents:**

1. World Bank Group, **Sub-Saharan Africa Macro Poverty Outlook**, Spring Meetings 2023 (Washington DC: World Bank, April 2023).

#### **B- Articles:**

1. Uma K. E., Eboh F. E., Obidike P. C., "Debt and Debt Service: Implications on Nigerian Economic Development", **Asian Journal of Social Sciences & Humanities** (Tamado, Japan: Leena and Luna International, Vol. 2 No. 2 May 2013).

#### **C- Reports:**

1. Federal Republic of Nigeria, National Integrated Infrastructure Master Plan (NIIMP) 2015 Report (Abuja: National Planning Commission, March 2015)
2. Nigerian Debt Management office, **Annual Report 2016** (Nigeria: DMO, July 2017).
3. Nigerian Debt Management office, **Annual Report 2020** (Nigeria: DMO, June 2021).

#### **D- Electronic Sources:**

1. Africa Infrastructure Knowledge Program:  
<https://www.infrastructureafrica.org>
2. African Development Bank Group: <https://www.afdb.org>
3. Debt Management Office Nigeria: <https://www.dmo.gov.ng>
4. Federal Republic of Nigeria, Budget Office of the Federation:  
<https://www.budgetoffice.gov.ng>
5. International Monetary Fund: <https://www.imf.org/en/Home>
6. Nigeria Governors' Forum: <https://ngfrepository.org.ng>
7. World Bank Data: <https://data.albankaldawli.org>
8. World Government Bonds: <http://www.worldgovernmentbonds.com>